الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العُمانية

تاريخ تسلم البحث: 2005/10/12م تاريخ قبوله للنشر: 2006/4/9م

***محمد حمد القطاطشة** * و عمر حمدان الحضرمي ***

ملخص

تقوم هناك مجموعة من الفواعل في رسم السياسات الخارجية للدول. وتُطلِق الأدبيات السياسية على هذه الفواعل العديد من الأسماء والصفات، فهي الثوابت، والمرتكزات، والمرجعيات، والمؤثرات، والمحددات، وإلى غير ذلك. ومهما كان الاسم الذي نطلقه على هذه الفواعل، فإنها تجتمع كلها في كونها المحرّك الأساسي المؤثر في نمط السياسة الخارجية للدولة.

وسلطنة عُمان لا تخرج عن هذا السياق، فهي بعد عام 1970م أصبحت دولة متحركة نحو الحداثة، بكل مقدراتها، ونحو التقدم، في كل مظاهره والتطور على كل وجوهه.

ولما أن كان السلطان قابوس هو المحرّك الأوّل الذي قاد الدولة العُمانية الحديثة فقد كان من المنطقي أن يقود صناعة السياسة الخارجية فيها، ولكن مع الاستعانة ببرنامج واضح ومحدد، وهو الانتقال في مراحل العمل الداخلي المشترك من الغيبيّة إلى المشاركة العامّة، ولكن خطوة خطوة.

ومن هنا، جاءت معظم مفاصل هذا البحث مرتبطة، بصورة أو بأخرى، بشخصية السلطان وإدارته وقراءته للأحداث وتفسيره لها، ثم إعداد القرار لتتولى من بعده السلطات تنفيذ هذه السياسة.

لقد اتسمت السياسة الخارجية العُمانية بمجموعة من الصفات التي فرضتها حقائق التاريخ والجغرافيا، والإمكانات الأمنية والاقتصادية والثقافية. وقد جاءت، في المجمل، سياسة هادئة، ومعتدلة، ومتوازنة، وحيادية. كما أنها كانت مؤثرة على المستويات: الخليجية، والعربية، والإقليمية، والدولية، وموضع احترام وتقدير من جميع الدول.

مفتاح الكلمات: السياسة الخارجية، الثوابت، المرتكزات.

* أستاذ العلوم السياسية المساعد، رئيس الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، جامعة مؤتة.

** رئيس قسم الدراسات الدبلوماسية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

Abstract

In Any research dealing with the process of making foreign policy , we have to go through a lot of factors that shape this policy. These factors have different names and features, as stables, fundamentals, particulars and so on.

Whatever the name we chose, all in all participate in shaping the making of the foreign policy of a state.

As a modern state, Oman has been going in the same path since 1970 when Sultan Qaboos came into power.

Sultan Qaboos holds the full responsibility of making foreign policy in Oman, with the hand of help of the other offices in the state. This is why we see the Sultan in every detail of the foreign policy of Oman.

The Omani foreign policy is distinguished by moderateness, stability and neutrality. Besides, it is the object of respect of all countries.

Key words: Foreign Policy, Fundamentals, Particulars.

مفتاح الكلمات:

السياسة الخارجية: هي الاستراتيجية السياسية التي تضعها الدولة لتحدد على ضوئها قرارها السياسي، ومواقفها، وعلاقاتها الدولية. وهذه تخضع لمجموعة من المكوّنات، والمحددات، والعوامل، والفواعل، التي تؤثر في صياغتها.

الثوابت: هي مجموعة المبادىء، والمثل، والقيم، التي تعتنقها الدولة، والتي تكون في الأساس قد تشكلت من مضمون مواريث الدولة: السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والفكرية، والحضارية، ومحدداتها.

المرتكزات: هي الأسانيد التي تعتمد عليها السياسة الخارجية للدولة ومنها تبدأ بتحقيق أهدافها بعد الاهتداء بالثوابت.

بين يدي البحث:

ابتداءً لن يستغرق الإطار النظري هذا البحث، وهذا يعني الابتعاد عن تقليدية الخوض في تعريف السياسة الخارجية ومكوناتها ومحدداتها، بل إنها ستذهب بصورة مباشرة

إلى دراسة السياسة الخارجية العُمانية، من حيث ثوابتها، ومرتكزاتها. ولكن دون بتر الموضوع عن استنادية المفهوم. ومن هنا لا بد من أن نضع بين يدي البحث تعريفاً لمفردة السياسة الخارجية، من حيث إنها انعكاس لمجموعة من المتغيرات الأساسية، منها ما كان استجابة لعملية التغيير التي يشهدها العالم، ومنها ما كان استحقاقاً لتلك التحوّلات في بنية النظام الدولي الجديد، ومنها ما كان نتاجاً لحرص الدول على الانغماس في التفاعلات الإقليمية والدولية، بعد أن عجزت الدولة عن أن تحقق ما تطمح إليه من أهداف ضمن التحرك المتفرّد. وتبعاً لذلك فإن الدول لم تعد قادرة على الانكفاء على الذات أو الانغلاق عليها. إذ إنّ عالم اليوم لا مجال فيه للعزلة السياسية، إلا إذا كانت مؤقتة أو مقصودة لأن تكون كأحد مكونات الحراك العام للدولة.

ولحرص الدول على الاندماج، وبصورة مكثفة وجدّية، في التفاعلات الإقليمية أو الدولية، فإنها تعمل على توجيه جزء ليس باليسير من نشاطها السياسي إلى الخارج، وتقوم بإفراد جزء من مواردها المتاحة لتحقيق ذلك وتطويره.

وهنا تثور أسئلة ستشكل فرضية هذه الورقة منها: هل تستطيع دولة ما أن تمارس سياسة خارجية منعزلة؟ وهل لأية دولة سياسة خارجية ثابتة في عالم متغير ومتحرك؟ وبالتالي، هل يمكن "للدولة" في العصر الحاضر أن تقول إنَّ لها ثوابت ومرتكزات لا تخرج عنها؟ ولكن في ذات الوقت ألا يوجد للدول مبادىء تصل في تواترها إلى حد الثبات؟ وأليس لها مناهج واستراتيجيات تبلغ حد المرتكز؟

على هذه الأسئلة تستند مجموعة من الالتفاتات التي تكوّن جوانب صناعة السياسة الخارجية، والمتمثلة بإمكانية وجود ثوابت في السياسة الخارجية. ولكن هل يمكن للدول أن تستمر في هذه السياسة دون أن تأخذ بعين الاعتبار المكونات التي تستجد في النظام الدولي؟ وهذه هي الالتفاتة الأولى. أما الالتفاتة الثانية فإنها كائنة في التساؤل القائل، هل أن الدول عندما تريد أن تصوغ سياستها الخارجية تهتم بوضع خطط مسبقة؟ ومن هنا تأتي الالتفاتة الثالثة، وهي: هل أن هذه الخطط هي التي تقود صانع القرار أم العكس؟ وذلك حتى نصل إلى الالتفاتة الرابعة التي تقول: إن صانع القرار هو الذي يضع البرامج

والخطط، وبالتالي فإنها ستكون تحت تصرفه.

ومهما كانت الإجابات عن هذه التساؤلات، ومهما كانت المقاربة لهذه الالتفاتات، فإن هناك أمراً واحداً سيكوّن نتيجة لهذه التداولات، وهو أن لكل دولة سياسة خارجية خاصة بها، ولها مقاييس معينة تفرضها العوامل والأحداث والمعطيات والإمكانيات. وأن لكل دولة منهجاً تسلكه في سبيل تطبيق سياستها الخارجية، ومن هذه العوامل ما هو مادي دائم، ومنها ما هو أقل ديمومة.

وفي ذات السياق، فإن لكل دولة استراتيجيات عامة تحرص على الوصول إليها وتنفيذها، وهذا ما نسميه في علم السياسة "بالأهداف القومية".

هذا كله، رغم ما يبدو فيه من تفرد، لا يخرج عن كونه عاملاً متأثراً بالمعطيات، والإمكانيات، والقدرات التي تملكها الدولة. إضافة إلى وجود صانع قرار مدرك يستطيع أن يستخدم كل ذلك بصورة راشدة، ويستطيع أن يحوّل الهدف العام للدولة إلى قرار صائب وواضح يؤدي إلى تحقيق النتيجة المرجوّة، دون أن يلحق بالدولة ضرراً أو خسارة تفوق مخرجات الهدف. إضافة إلى حتمية فهم أن صنع القرار في السياسة الخارجية، لأية دولة، يمر عادة في ثلاث مراحل، هي: مرحلة الإعداد، ومرحلة الاتخاذ، ومرحلة التنفيذ، وهي في طبيعتها مراحل متكاملة ومتداخلة وتشكل في مجملها هيكلاً واحداً لصنع القرار. وهنا عادة تطرح إشكالية البحث عن صانع القرار[1]، سواء كان هيئة معيّنة، أو شخصاً منفرداً، أو شخصاً مفوضاً رسمياً.

وفي سلطنة عُمان يُعدُّ السلطان قابوس بن سعيد صانع القرار الرئيسي في السياسة الخارجية، وعليه، فإن المرحلتين: الأولى والثانية، قد انتظمتا في شخص السلطان وضمن اختصاصاته. ولم يتبق إلا المرحلة الثالثة الخاصة بالتنفيذ وقد وكلت بها وزارة الخارجية[2] التي تأتي صورتها العملية بعد مرور القرار السياسي الخارجي بعملية مركّبة إلى أن يتم التنفيذ[3].

وارتكازاً على ذلك، فإن هذا البحث سيدخل في صلب ما يمكن أن نسميه "بثوابت

السياسة الخارجية العُمانية" ومرتكزاتها، مع عدم إغفال ما أدرنا حول الموضوع من بيان. والضرورة هنا تقودنا إلى التمييز بين بعض المفاهيم المتقاطعة التي تبدو، أحياناً، أنها متطابقة، وهي: صنع السياسة الخارجية، واتخاذ القرار، وهيكلية التكوين، والتنفيذ، والأدوات المستخدمة في كيفية التنفيذ.

السياسة الخارجية العُمانية:

لقد مرّت السياسة الخارجية العُمانية في مرحلتين أساسيتين، مثلتا المناخ الزمني للحركة العامّة للدولة العُمانية:

أ) مرحلة التكوين:

لم يكن قبل عام 1970م في سلطنة عُمان ما يسمى بسياسة خارجية بالمفهوم المطلق والمركزي؛ بل إنه لم يكن هناك أصلاً دولة بمفهومها العصري الذي تجاوز ثلاثية الأركان في تعريف الدولة. إضافة إلى أن نمط الإدراك لطبيعة العلاقات الدولية لدى السياسة العُمانية ما قبل مجيء السلطان قابوس كان يستند إلى مخرجات صراع القوى في الخليج وفي المحيط الهندي، الذي كانت عُمان طرفاً فيه بصورة مستمرة. لذا، فإن الخبرة المستمدة من هذا الارتباط وهذا الاندماج قد شكلا معظم مكونات الفكر السياسي لدى القيادة العُمانية آنذاك. وكان من مظاهر هذا الفكر أنه لم يعط أية أهمية أو أي اعتبار للأبعاد العربية أو الخليجية ومعطياتها، التي كانت في تلك المرحلة تسعى جاهدة لتشكيل نظام إقليمي عربي، يكون مرتَكَزاً للعمل العربي المشترك الساعي إلى تحرير الدول العربية من الاستعمار، أو من التبعية للغرب أو الشرق، وكان يعمل على إقامة نظام سياسي عربي، له مضامينه ورموزه، وله آليات عمله التي جاءت جامعة الدول العربية في مقدمتها.

لم ترض التوجهات السياسية العربية وحركاتها بموقف الدولة العُمانية، ووجدت أنها تسلك منهجاً ينأى بها عن التقارب العربي ومحاولات بناء المشترك من الجهد والنضال، الأمر الذي كرّس العزلة العُمانية، إذ إن السلطنة كانت، آنذاك، عامل جذب عكسي وسلبي للعمل العربي الجمعي.

استمر هذا الوضع حتى تسلّم السلطان قابوس الحكم عام 1970م، حيث أدار السياسة الخارجية للدولة الحديثة على مستوى فهم جديد للمتغيرات التي أحدثها ميلاد النظام العربي، وإدراك مدى أهمية الانخراط العُماني في التفاعلات السياسية في المنطقة. لذا، فمنذ اليوم الأول لتسلمه السلطة بدأ بالانفتاح على البلاد العربية، وبالتالي الخروج من العزلة التي عاشتها الدولة العُمانية لفترة طويلة.

دخلت الدولة العُمانية في التفاعلات العربية، ولكن بصورة ممنهجة وآخذة في الاعتبار ذلك التمايز بين خاصيتين رئيسيتين في الطابع العام للنظام العربي:

أولهما: إن فترة السبعينيات من القرن العشرين قد شهدت حالات استقلال واسعة لدول منطقة الخليج، وبالتالي تعزّز النظام الإقليمي العربي خاصة وأن عدداً من هذه الدول قد شهد تدفقات نفطية وضعتها على خارطة الاستراتيجيات الدولية.

وثانيهما: بالرغم من ذلك، فإن النظام الإقليمي العربي شهد تمزقاً بين مفهوم "القومية"، مقابلاً لمنطق "الدولة" والمنطق القطري الذي يستند إلى واقع التجزئة العربي، ومنطق "الإسلام السياسي" الذي وجد دعماً من داخل النظام العربي ومن خارجه، خاصة بعد قيام الثورة الإسلامية في ايران، وبعد ازدياد التوجهات التركية إلى مزيد من "التغريبية"[*].

كما دخلت السياسة الخارجية العُمانية مرحلة التكوّن القائم على فهم محددات هذه السياسة ومكوناتها والعوامل المؤثرة فيها وأدوات تنفيذها. ومن أهم هذه الاعتبارات والفواعل إدراك أن السياسة الخارجية لأية دولة قائمة على أساس الارتباط المباشر والمعمّق بينها وبين السياسة الداخلية ومؤسسات الحكم المحلي. لذا فقد بدأت السياسة الخارجية العُمانية تؤكد في أسلوبها على:

أولاً : الأخذ بالحداثة، ولكن مع عدم إغفال الموروث التاريخي.

ثانياً : البعد عن إقحام الذات في شؤون الآخرين، وهو الأمر الذي عانت عُمان منه كثيراً.

ثالثاً : خلق دوائر متقاطعة بين البعد المحلي وكل من البعدين الإقليمي العربي والدولي.

رابعاً: اعتماد منهجية التخطيط، وذلك بإتقان قراءة الأوضاع المحيطة بالدولة.

خامساً: الانحياز إلى الحلول السلمية في التعامل مع كل المنازعات التي تكون هي طرفاً فيها، أو تكون في دائرة سكنها الإقليمي، أو الخليجي.

سادساً: الواقعية والحياد.

سابعاً : الالتزام الديني والعروبي.

ثامناً : اعتماد الحوار كوسيلة لاستخلاص الحقوق المشروعة.

تاسعاً : انتهاج سياسة حسن الجوار.

عاشراً: الوقوف إلى جانب القضايا العربية والإفريقية، وقضايا الدول النامية.

حادي عشر: تحقيق الأمن الإقليمي الخليجي بالاعتماد على قدرات دول الخليج.

ثاني عشر : انتهاج سياسة التعقل وعدم الانحياز.

ثالث عشر : التحذير من أي تطور للخلافات العربية – العربية.

رابع عشر : احترام القوانين والأعراف الدولية.

لقد أدركت عُمان أن التخطيط والتنظيم هما أساس صياغة استراتيجيتها الخارجية، على أن يتم ذلك عبر بناء خطاب سياسي يلتزم بما يتفق والثوابت للدولة، ويتوافق مع إمكاناتها وقدراتها[4]؛ وذلك حتى يأتي القرار السياسي منسجماً مع ذاته، وأن يكون متواتراً على صورة واحدة يحكمه "الثابت" ولا تحكمه الآنيّة والمرحلية".

وبناء على هذا التوجه، جاء الإطار النظري للسياسة الخارجية العُمانية محدداً تماماً للمنهجية المعتمدة على فكرة التخطيط المسبق، والقائم على الواقع التاريخي وموروثاته، وعلى الواقع العلمي التطبيقي المُعاش.

ب) مرحلة استعادة المكانة التاريخية "الثورة":

عرفت عُمان بعد تولي السلطان قابوس مقاليد الحكم، "ثورة"[5] حقيقية في كل مكوّنات الدولة، ومن ذلك ما شهدته مجالات السياسة الخارجية والدبلوماسية العُمانية من تقدم وإعادة صياغة، حيث بدأت الدولة الجديدة بتهيئة نفسها للتعامل مع المجتمع الدولي

والانخراط فيه؛ ولكن على أسس من العقلانية والانفتاح والاعتدال. كما بدأت السياسة الخارجية العُمانية في بناء ثوابت جديدة ومركزية، كان أهمها الاحترام المتبادل بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، ومد يد الصداقة والتعاون للجميع دون تمييز أو استثناء. كل ذلك دون الخروج عن الأصول التي أعطت لعُمان صبغة أصيلة أوجدها وفرضها الموروث التاريخي[6]. ومنها، أيضاً، الانحياز التام إلى استخدام الوسائل السلمية في حل النزاعات، حتى إذا ما استنفذت تماماً، يجوز عندها اللجوء إلى الوسائل الأخرى على أن يكون الهدف من استخدامها (الوسائل الأخرى) صيانة السلم والأمن أو إعادة الحق إلى نصابه، وليس تحقيق مكاسب ذاتية أو قطرية. كما انتهجت السياسة الخارجية العُمانية مبدأ الحياد الإيجابي ومبدأ الانفتاح على كل المجتمعات الدولية.

في هذه المرحلة تمكنت عُمان من رسم سياسة متحررة إلى حد كبير من المسار الإقليمي، وبدأت بقراءة مستجدة لقواعد الواقع الداخلي وإيقاعاته وهي حالة متفردة، أثرت بصورة مباشرة على السياسة الخارجية العُمانية ورسمت ملامحها[7]. ومن هذه الوقائع والإيقاعات ذلك الاستقرار، بعد أن استطاعت عُمان أن تتحلل من كل القضايا التي أربكتها وعقدت أوضاعها، فأنجزت موقفها مع قضية ظفار، وحلّت جميع إشكالياتها الحدودية. وفي هذا السياق مرت السياسة الخارجية العُمانية في أربعة مفاصل انتقالية:

أولاً: التوحيد: فالسياسة الخارجية العُمانية، كما هي سياسات الدول الحديثة، قامت على الفعل الجمعي لما يحدث في الداخل والخارج في حالة تكاملية لا تسوّق أمراً في خدمة آخر.

ثانياً: التحّول: فبعد أن كانت جهود الدولة مصادرة بسبب اضطرابات الجنوب، وكانت منعزلة بسبب الفكر الذي كان يحكم قادتها، انطلقت في مسيرة تحوّلية ضخمة استغرق الإعداد لها وإنجازها حوالي خمس سنوات (1970– 1975م)[8].

ثالثاً: الانفتاح: استطاعت السياسة الخارجية العُمانية، بعد فترة قصيرة من إنهاء مشاكلها مع الجنوب وحل كل قضاياها الحدودية، أن تخرج من عزلتها التي فرضتها على نفسها قبل تولي السلطان قابوس الحكم. وسعت السلطنة لإقامة علائق أوثق مع دول الجوار، ومع

بقية دول العالم. واتسمت هذه المرحلة بالجدية، والإعداد للانخراط في استحقاقات الفترة التحولية على صعيد المنطقة والعالم[9].

رابعاً: النضج والتحديث: فبعد أن أنهت السلطنة البنية التحتية السياسية والأمنية والاجتماعية، وبعد أن نضج إدراكها واستقامت قدراتها واتضحت سبلها، أخذت تصيغ سياستها الخارجية على قياسات الواقع والممكن، والحياد والمشاركة في الأنشطة الإقليمية والدولية كافة. وأخذت تلعب دوراً بارزاً في معالجة القضايا الخليجية، والعربية، والإفريقية، وقضايا الدول النامية. فبادرت بالتعامل مع معطيات الأحداث بكل حيادية إيجابية، فلم تتكر على مصر كامب ديفيد، ولكنها أكدت أنها ستقف مع الحق العربي كيف استدار. وفي حروب الخليج لم تكن السياسة العُمانية تشتط، ولكنها عملت على اغتنام علاقاتها مع كل أطراف النزاع: العراق، وإيران، ودول الخليج، والولايات المتحدة، للاحتفاظ بمخرج يمكن أن تمر به مقدرات الأحداث، إن هي اتجهت نحو الحلول السلمية.

وفي الحرب العراقية الإيرانية نهجت السياسة الخارجية العُمانية مسلكاً توفيقياً، فلا هي وقفت مع إيران كلية، بالرغم من خصوصية العلاقة الجيواستراتيجية والاثنية[10] معها، فرفضت دعوات القطيعة مع طهران، ولا هي تخلّت عن العراق فاستمرت في الوقوف معه للخروج من المأزق. كما سعت السلطنة إلى المشاركة الفاعلة في الجهود التي بذلت لإعادة مصر إلى الصف العربي، بعد أن تعرضت لنقد وهجوم بسبب زيارة السادات للقدس ولتوقيعها كامب ديفيد.

وفي قضية دخول العراق إلى الكويت ظلت السلطنة تمارس سياسة الحياد والتعقل الأمر الذي مكنّها من قيادة محادثات واتصالات أفادت في إبقاء العراق في الصف العربي، وفي نفس الوقت تحرير الكويت.

ثوابت السياسة الخارجية العُمانية:

قليلة هي الدول الحديثة ذات الإمكانات المتواضعة التي استطاعت أن تفرض نفسها على مسرح الأحداث الدولية، خاصة وأن المجتمع الدولي لا ينصاع بسهولة إلا لمقدرات القوّة الشاملة، ولقرارات الدول المثابرة والنشطة والموجودة باستمرار على الأصعدة كافة.

كما أثبتت التجارب المتراكمة أن الدول، غالباً، ما تعدّل في مواقفها أو تغيّر فيها، بل، وأحياناً، تقوم بالتخلّي عنها، وذلك استجابة للتطوّرات والمتغيّرات التي يشهدها العالم.

إن استعراض مرتكزات السياسة الخارجية العُمانية وثوابتها، يلزمنا القول إن الإجابة على السؤال الذي يطرحه المنطق، والذي يقول: هل تستطيع دولة ما في هذا العالم متعاملة معه، ومنخرطة في تحركاته، أن تنهج سياسة خارجية ثابتة وملتزمة وذات مرتكزات لا تحيد عنها؟ وفي حال تمكنها: هل سيكون ذلك في مصلحتها؟

إن الإجابة على هذين السؤالين يقودان إلى وضع إطار نظري لمفهوم السياسة الخارجية لدولة ما، من حيث الثوابت والمرتكزات والمرجعيات التي لا تحيد عنها. وهذا بالضرورة، سيقود إلى الخروج عن نمطية المفهوم المطروح وتقليديته.

لقد أصبحت السياسة الخارجية هذه الآونة ظاهرة ذات مفهوم شمولي ومتطور يحكمها نسق دولي ناتج عن تعاظم مرتكزات "الاعتماد المتبادل"[11] بين الدول إضافة إلى التزايد المضطرد في عدد قضايا السياسة الخارجية وتنوّعها، وهذا يعني أن الأمن والسياسة لم يعودا هما فقط مدار اهتمام المشتغلين في العمل السياسي الخارجي. ولم تعد السياسة الخارجية مرتبطة بفواعل الارتباط مع العالم خارج حدود الدولة وبمقدراته فقط، إذ أخذت مؤسسات المجتمع المحلي بكل أطيافها تؤثر بصورة مباشرة في صياغة نمط العلاقات الخارجية للدول، وبالتالي في تكييف سياستها الخارجية لكونها الاستراتيجية بعيدة المدى للدولة التي ترتكز على الإمكانات والمعطيات الداخلية، وعلى قراءة التطورات ودراستها، التي تأتي اعتماداً على مخرجات التخطيط[12] المسبق والإعداد الذي يقوم على أسس علمية وموضوعية ذات مفهوم حديث، وذلك بعد أن أدت مجموعة من الاعتبارات قامت إثر حقائق التوسع والتنوع في مجال السياسة الخارجية، وما رافق ذلك من تطورات وتغيّرات مفاجئة.

لقد قامت السياسة الخارجية العُمانية، انتظاماً مع ما سبق، على المرتكزات والثوابت التالية:

الثابت الأول: اعتماد منهجية التخطيط المسبق:

من خلال دراسة الإطار النظري لمفاهيم السياسة الخارجية العُمانية ومرتكزات ممارساتها العملية، نجد أنها في واقعها التطبيقي والعلمي ترتكز على منهجية التخطيط[13]، وذلك ضمن أسس انطلقت من الالتزام بما رسمته الدولة لنفسها من خطط تمّ وضعها منذ اليوم الأول الذي تسلّم فيه السلطان قابوس السلطة؛ ومن أهمها ضرورة التوجّه نحو التعاون، وبناء علاقات صداقة مع الدول العربية ودول الجوار الجغرافي وبقية دول العالم.

وعلى صعيد آخر، فقد وضعت السلطنة منهجاً ارتكزت عليه منذ بداية عملها السياسي الدولي الحديث إلى الآن، وهو الالتزام بالموضوعية، والإيجابية، وعدم الانجراف نحو القرارات المتسرعة والطائشة وغير المدروسة والمحكومة بالعاطفة والمباشَرة.

ومن المبادىء، أيضاً، التي منهجت السياسة الخارجية العُمانية عدم الانحياز إلى أي طرف دون حق والأخذ بالحوار وأسبابه والحيادية وذلك بعد أن رأت أن معظم التوترات الدولية والنزاعات العالمية، بل والحروب في جميع حالاتها قد تأتت نتيجة الابتعاد عن المدارسة العلمية والموضوعية.

وتمسكت السلطنة في كل حراكها السياسي الخارجي بالإيمان بضرورة الوصول إلى حلول لكل القضايا على وجه يؤمن السلامة لكل الأطراف.

إن القراءة الواعية والمتعمقة لجميع أحاديث السلطان قابوس، التي مثلت في كثير من جوانبها مجمل السياسة الخارجية العُمانية، تصل إلى حقيقة اهتمام السلطنة بالالتزام بالتخطيط الواعي وفق ما تمليه المفاهيم الحديثة للمجتمع الدولي، ووفق التماهي مع التطورات والتغيرات التي يشهدها هذا المجتمع.

الثابت الثاني: الالتزام بالموروث الديني والحضاري (الثابت المقدّس):

لقد كان للبعد الديني مساحة واسعة في عملية تشكيل الدولة العربية بشكل عام، حيث نصّت معظم الأنظمة الأساسية أو الدساتير أو الوثائق الدستورية المنشأة للدولة العربية على المرتكز الديني (العقائدي) في هويتها، فكان الإسلام دين الدولة، وبالتالي فإنه من

المفترض أن يكون هو منبع الجزء الأكبر من تشريعاتها، وأنه يعود إليه الاتباع، ومنه يكون الاستنباط، وبالنص يكون الالتزام، وما استجد فإن مرجعيته القياس، أو الإجماع على المحتوى الاجتهادي.

وسلطنة عُمان لم تخرج عن هذا الإطار، فقد اعتمدت الدين الإسلامي والموروث الحضاري العقائدي كأساس منهجي، حتى وهي في أوج توجهها نحو الأخذ بأسباب الحداثة والتقدم العلمي والتطور الحضاري. لذا جاء الاستشراف المستقبلي للدولة العُمانية ذا طبيعة خاصة نشدت التطور، ولكنها اعتمدت الموروث ولكن دون التحجر في الماضي، أو أن تكون أسيرة له. لكنها، أيضاً، لم تنفلت نحو الحداثة دون وعي، فعملت بكل اقتدار على مزاوجة الماضي بالحاضر في عملية ادماجية أخذت منها الجهد الكبير والوقت الطويل، حتى استطاع نظام الحكم فيها من الخروج بمعادلة واعية ومدركة لكل ما يستجد في العالم دون المساس بالثوابت والمرتكزات.

ولوضع الأمور على مسارها الصحيح والمرجو، فقد بدأ المسؤولون العُمانيون بعد عام 1970م، أي حين تولى السلطان قابوس الحكم، بدراسة الهياكل التنظيمية للدولة، ونظام الحكم، والمجالس المساندة، وعملية صنع القرارات السياسية الداخلية والخارجية. وقد أقيمت مجموعة من المناهج العلمية التي ساعدت على بلورة وظائف السلطة، وطرق ممارستها اجتماعياً، واقتصادياً، وسياسياً، وأمنياً، وثقافياً، ومنها على سبيل المثال لا الحصر منهجية الشورى والبرلمان المفتوح، والتقدم نحو مواقع جديدة من العمل الثقافي والفكري التي كانت محظورة في السابق[14].

لقد استطاع الفكر السياسي العُماني أن يزاوج بين وظائف المدخلات ووظائف المخرجات، رغم النظرية السياسية التي تقول إنّ هذا أمر صعب[15]، وذلك عندما جمع بينهما في إيقاع سياسي منظّم[16]، وذلك بعودته إلى الثابت المقدس، فوفّر لنفسه قدرة الإيمان وقدرة اتباع الهدي الإسلامي، وذهب في التوجّه نحو بناء القوة المادية التي مكّنته من مناهضة القوى غير المؤمنة[17]. وفتحت له مجال التعامل مع مقدرات الحداثة.

لقد عَدَّ الفكر السياسي العُماني الإسلام ثابتاً مقدّساً لا يجوز الخروج عليه بأي حال من الأحوال. إلا أنه أخذ بضرورة مقارعة الذين يتاجرون بالدّين من أجل مصالحهم الذاتية، ومحاربة المنافقين الذين يمسخون صورة الإسلام، ويشوّهون تعاليمه[18]. وهكذا، فقد آمن الفكر السياسي العُماني بأن القوة المتأتية من المكوّنات المادية والمعنوية هي الوسيلة الأهم لتحقيق أمن المجتمع وبالدفاع عن عقيدته[19].

الثابت الثالث: الانتماء العروبي:

تتمسك عُمان، بكل جدية واقتدار، بثابت الانتماء إلى الأمة العربية، فقد نصّت المادة الأولى من النظام الأساسي للدولة، والصادر بمرسوم سلطاني في 1996/11/6م، على أن"سلطنة عُمان دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة عاصمتها مسقط". لذا، فإن الممارسة السياسية الخارجية العُمانية في كل توجهاتها تلتزم بالعمل ابتداء داخل الدائرة العربية، حيث امتزج تاريخها بالتاريخ العربي وارتكزت مصالحها على هذا الأساس. ففي 26 أيلول 1971م انضمت عُمان إلى جامعة الدول العربية، ومنذ ذلك الحين وهي تحرص على المشاركة الفاعلة والمستمرة في كل الأنشطة التي تتم من خلال الجامعة. كما أكدت في كل اتصالاتها وتواصلها على مبدأ قيام علاقات عربية – عربية قوية. ومن هذا المنطلق فقد أقامت السلطنة سلسلة علاقات مع الدول العربية على المستوى العام والخليجي والثنائي تميزت بالقوة والمتانة، إيماناً منها بأهمية التضامن العربي وأهمية العمل العربي المشترك في سبيل خدمة القضايا العربية والمصيرية. وقد تميزت كل هذه العلاقات بالمرونة وبالتفهم الكبير والواعي للأحداث على أسس واقعية، ونظرة متوازنة بعيدة عن الانفعال وعدم التروّي.

لقد أدّت هذه الممارسة إلى تمكين عُمان من المساهمة القوية والمنتجة والإيجابية في حل كثير من النزاعات العربية، سواء كانت فيها السلطنة طرفاً، أو لم تكن. كما خدمت بصورة فاعلة وحدة الصف العربي، ووثّقت العلاقات العربية البينية في إطار احترام السيادة الوطنية[20] والالتزام بالقضايا القومية وتقديمها في كثير من الأحيان على القضايا المحلية. ولقد أكدت السلطنة في كل مناسبة على انتمائها العروبي، وأنها جزء

من الأمة العربية التي تربط بين وحداتها السياسية ووحدة الهدف،ووحدة المصير. لذا فقد رأت عُمان أن واجبها القومي يحتم عليها الالتزام بالوقوف مع كل قضايا العرب والدفاع عن مصالحهم[21].

الثابت الرابع: إطاعة الجيواستراتيجيا:

لقد أتاح الموقع المتطرف جغرافياً لعُمان في أقصى الجنوب الشرقي من شبه الجزيرة العربية وإحاطتها ببحرين وبصحراء، حماية طبيعية متميزة[22]. ناهيك عن أن منافذها البرية المتاحة تمر عبر كتل من السلاسل الجبلية الوعرة (في الشمال جبال الحجر، وفي الجنوب جبال ظفار) مما زاد من مناعة الدفاع عن الدولة. وبذا أصبح وصول القوى التقليدية إلى عُمان أمراً محفوفاً بالمخاطر[23].

قامت جغرافية عُمان على أساس التفاعل بين ثنائيات عجيبة، فهناك بر وبحر، وجبل وسهل، وواحات وصحراء، وهناك شمال وجنوب، ولقد أدت هذه الثنائيات إلى إقامة حالة تكيّف لدى الإنسان العُماني جعلته طائعاً لها أحياناً، ومطوّعاً لها أحياناً أخرى[24].

غير أن موقع عُمان على مدخل الخليج العربي والمحيط الهندي، وإشرافها على الشق الغربي من مضيق هرمز شديد الأهمية، فرض عليها قراراً سياسياً أمنياً دولياً ذا خصوصية وحساسية، وذلك بسبب وجود إيران على الشاطىء الشرقي للمضيق، وبسبب الجوار العُماني للبحر المفتوح على الهند والشرق الأقصى[25]،وبسبب ما يحيط بالخليج من مصادر للنفظ.

لذا، وجدنا أن السياسة الخارجية العُمانية في تعاطيها مع القضايا المفروضة ضمن ثابت الجغرافيا قد اتسمت بالهدوء، والتأني، وبالموضوعية؛ وذلك لأن السلطنة قد أدركت أن موقعها الجيواستراتيجي قد حمّلها مسؤولية كبيرة، تمثلت في المساهمة بشكل رئيسي في تأمين حماية مدخل الخليج العربي الذي يعد من أهم خلجان العالم. فعلى شواطئه تقوم دول نفط الشرق الأوسط، وعليه تتزاحم دول القوّة، وتقوم حوله مذهبيات دينية بارزة أصبحت تأخذ دوراً هاماً في صناعة العديد من جوانب السياسات الخارجية لدول المنطقة.

بسبب هذا كله، اتخذت عُمان سياسة خارجية ركزت كل التركيز على صيانة الأمن والسلم في الخليج، وقد تفردت في كثير من التوجهات والقرارات، الأمر الذي جعلها في بعض الأحيان متفردة[26]، بعد أن ذهبت معظم دول الخليج العربية إلى اتجاهات سياسية أخرى مختلفة. إلا أن ذلك لم يؤثر في الموقف العُماني، إذ غالباً ما كانت الدول المنازعة لها والمختلفة معها تعود إلى الأخذ بالرأي العُماني، فحين رأت عُمان أن الهم الأمني يجب أن يكون له الأولوية بين دول الخليج رأت هذه الدول أن البعد الاقتصادي السياسي والاجتماعي هو الأهم[27]، وقد ثبت صحة الرأي العُماني خاصة بعد غزو العراق.

الثابت الخامس: الإفادة من ناتج التاريخ:

تقول بعض النظريات السياسية أن تراكم نتاج التاريخ لدولة ما غالباً ما يؤثر بصورة مباشرة في تشكيل نمط سياستها الخارجية، وذلك تأثراً بالأفكار والقيم والمعتقدات الموروثة التي تظهر في فترة تاريخية ما، والتي تمد الدول بدوافع تشكّل بعض خطوطها الرئيسية التي تعتمدها في صياغة سياستها الخارجية[28]. وفي منطقة كالمنطقة العربية تعد قراءة التاريخ والموروث التاريخي شرطاً أساسياً في فهم سلوك الدول[29].

تتميز الخصوصية التاريخية العُمانية بأنها قد رصدت تحضراً رجع إلى اثني عشر قرناً قبل الميلاد. كما جعل موقعها الجغرافي جزءاً من حضارة واسعة، امتدت حتى فارس وأفغانستان، وتماسّت مع حضارة بلاد ما بين النهرين والهند[30]. فشكّلت من ذلك تجربة تاريخية متميّزة، ففي عهد السومريين أطلق عليها اسم "مجان"؛ أي أرض النحاس أو "هيكل السفينة"، وهذا يعني أن عُمان اشتهرت بصناعة السفن. وقد عاصرت مملكة "مجان" مملكة "دلمون" البحرين اليوم، وحضارة "مالوخا" في الهند[31].

أما الفرس فقد أسموها "مزون" ويعني السحاب والماء الغزير المتدفق، وهذه دلالة على كثرة مياهها، الظاهرة التي تصاحبها عادة مظاهر حضارة متقدمة. كما أطلق عليها الكلدانيون اسم "ابليتا"[32].

لقد أثبتت البحوث الأثرية، أن عُمان قد ارتبطت ببلاد مصر وسوريا، وذلك خلال

الألف الثالثة قبل الميلاد، وذلك لكونها قوة اقتصادية هامّة، وامتهن كثير من أهلها التجارة[33]. كما ذكرت كتب السيرة أن حاكميْ عُمان عبد وجيفر ابني الملك الجلندي المعولي اللذين كانا يحكمان عُمان قد استجابا لرسالة الرسول محمد ε واعتنقا الإسلام، وكان عمرو بن العاص عاملاً على عُمان حتى وفاة الرسولε [34].

استمرت عُمان بتعاملها القوي مع الخلافة الراشدة، واشترك العُمانيون في العديد من الفتوحات الإسلامية الكبرى. وفي خطاب الخليفة أبي بكر τ لوفد عُمان الذي كان برئاسة عبد بن الجلندي، قال: يا معاشر أهل عُمان، إنكم أسلمتم طوعاً، لم يطأ رسول الله ε ساحتكم بخف ولا حافر، ولا عصيتموه كما عصاه غيركم من العرب"[35].

لم يكن للأمويين شيء من الشأن أو السلطة في عُمان، حتى أنهم لم يرسلوا والياً عليها[36]. بل إن بعض المؤرخين العُمانيين قالوا: إن بلادهم قد عارضت الحكم الأموي وإنها ناهضت بعض السياسات التي انتهجها الحجاج بن يوسف الثقفي بشكل خاص[37].

أما العباسيون (749م) فقد اقتربوا من عُمان، حيث أرسل أبو العباس (السفاح) أخاه أبا جعفر المنصور والياً عليها. إلا أن العلاقة مع الدولة العباسية لم تكن وديّة، حيث شهدت هذه الفترة سلسلة من الاضطرابات، كان من أهمها معركة "جلفار" التي قتل فيها عدد كبير من المحاربين العُمانيين نتيجة حيلة قتالية لجأ إليها العباسيون[38].

استمر الوضع في عُمان بالتدهور حتى حكم بني نبهان، الذين استمر حكمهم خمسة قرون لم تخل من النزاعات على السلطة، خاصة بين بعض القبائل الطامحة في الحكم، إلى أن جاءت القوات البرتغالية واحتلت جزءاً كبيراً من الساحل العُماني[39].

وفي عام 1624م قامت دولة اليعاربة في عُمان، واستطاع ناصر بن مرشد توحيد البلاد، واستيعاب جميع القبائل العُمانية[40]، وتمكن من طرد البرتغاليين.

بعدها مرت عُمان بفترة جديدة من الاضطراب، توالى الحكام عليها، وجرى فيها تداول للسلطة التي ارتكزت على الإمامة والبيعة إلى حوالي عام 1729م، حيث استولى الفرس عليها، الأمر الذي شقّ على العُمانيين، فتوحّدوا ثانية وأجمعوا أمرهم على أحمد

بن سعيد البوسعيدي الأزدي الذي بويع عام 1744م، واستمر حكمه لأكثر من عشرين عاماً.

بدأت الدولة العُمانية بالظهور، وأخذت مؤسساتها تتبلور، وشكّل فيها جيش وأعيد النشاط إلى الحركة التجارية الدولية[41].

استمر الحكم في عُمان بين مد وجزر حتى عادت التدخلات الخارجية تؤثر على الوضع فيها، حيث حاول الوهابيون الاستيلاء على واحة البريمي، كما حاول الفرس انتزاع ميناء بندر عباس. ظلت هذه الاضطرابات تتوالى حتى عام 1856م حيث بدأت بريطانيا في التدخل بين العُمانيين وخلق الشقاق بينهم عن طريق الإيقاع بين ثويني وماجد ابني السلطان سعيد بن سلطان. وبالفعل انقسمت الدولة، ولكنها عادت إلى التوحّد[42].

استمر الوضع المضطرب يسيطر على عُمان حتى عام 1932م، حيث تنازل السيد تيمور بن السيد فيصل بن تركي عن الحكم لابنه السيد سعيد، الذي بدأ بمعالجة الاختلالات في عُمان ومنها الاقتصاد والعلاقات الدولية. ولكن ذلك لم يكن على مستوى عالي من الاقتدار، خاصة بعد أن اكتشف النفط وبدأ تصديره عام 1968م. فبدأت الدولة بالتراجع إلى أن تولى السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الأمور في 23 تموز عام 1970م، حيث بدأ بوضع أسس الدولة العصرية من كل النواحي.

وهكذا، فقد كان للتاريخ أثر بيّن في بناء نمطية السياسة الخارجية العُمانية، رأينا ردّة الفعل عليها في عهد السلطان قابوس الذي أفاد من كل الاختلالات التي شهدتها بلاده، فتولدت لديه مبادىء، وأفكار، ومرتكزات، سارت عليها الدولة الحديثة حتى الآن.

الثابت السادس: عامل الشخصية والقرار السياسي العُماني:

حكم فكرة الإدارة السياسية لسلطنة عُمان ثلاثة أمور هامة، **أولها:** الكاريزما الشخصية للسلطان قابوس بن سعيد، **وثانيها:** ارتفاع وتيرة التجاوب الشعبي مع الممارسات السلطانية التي دفعت بالبلاد نحو التحديث والتطوير والدخول في سياق المجتمع الدولي المتحضر. وحتى نفهم ذلك لا بد من دراسة سريعة للكاريزما الشخصية للسلطان قابوس،

وثالثها طبيعة "الشخص" العُماني التي اتسمت بالعقلانية والهدوء والتبصّر، وجمعت بين الطبع المحافظ وذلك الطبع الباحث عن الحداثة، إلى جانب وضوح سمات السعي نحو التوازن والحوار.

لقد انتبه الباحثون، منذ فترة، إلى أثر عامل الشخصية في صناعة الدولة وخاصة في إدارة السياستين الداخلية (حيث يكون الناتج طبيعة النظام السياسي) والخارجية (حيث يكون الناتج السياسة الخارجية للدولة وبالتالي علاقاتها الدولية). لذا، فإن دراسة شخصية القائد كركن من أركان الدولة أصبح أمراً مسلماً به، نظراً لما أتت عليه الدراسات من رصد واضح للتأثير الكاريزمي لشخصية رئيس الدولة[43]. ولكن هذا لم يمنع أن يقع هذا الموضوع في دائرة الجدل والأفكار المتناقضة والمتضادة، أو المختلفة على الحد الأدنى. إذ إن هناك من المفكرين السياسيين من يقول إن تأثير عالم الشخصية في السياسة الخارجية للدولة هو أمر آني ينتهي بموت هذا الزعيم أو بتركه السلطة. وإن القائد السياسي إنما يعمل في نطاق بيئة داخلية وخارجية تفرضان عليه وعلى العمل السياسي وجودهما، وعلى السياسة الخارجية بشكل خاص، وهذا ما ذهب إليه "الواقعيون"[44]، بينما قال آخرون إن القادة هم أطراف هامون في النظام السياسي، وبالتالي في سلوكه، وعندها تغدو شخصية القائد عاملاً أساسياً في صنع القرارات الخارجية. ولذلك، وحتى نستكمل دراسة السياسة العامة للدولة، فلا بد من دراسة "العامل القيادي"، وهذا ما أخذت به معظم النظريات السياسية السلوكية المعاصرة منطلقة من ثلاثة محاور:

أ) التركيب النفسي والفكري للشخصية.
ب) تنشئته الاجتماعية والسياسية.
ج) البيئة العامة الداخلية والخارجية للدولة[45].

لقد ركزت الدراسات السياسية وأدبياتها على أن أثر عامل الشخصية غالباً ما يظهر بقوة في مجالين:

أولاً: إما في الأنظمة الديكتاتورية، حيث يغدو تداول السلطة صعباً ومحكوماً بظروف استثنائية، وعندها تندمج الشخصية القيادية في السلطة، بحيث يصبح من المستحيل

الفصل بينهما.

ثانياً: في الدول التي تمر عليها شخصيات قيادية ذات كاريزما متميزة ولكنها غير متغوّلة، بل تحاول، دائماً، أن تكون تحت متطلب الشرعية وحدودها.

واعتماداً على ما سبق، فإن النظام السياسي العُماني يحكم في ظاهره على أسس التفرد "المشرعن" بالنظام الأساسي للدولة، ولكن في داخله وفي ممارسته هي قوة شخصية القائد وقدرته الفائقة على إدارة أجهزة الدولة بشكل شامل. لذا، فإن الدولة العُمانية، وسياستها الخارجية في ذات السياق، تدار بالشورى التي جاءت مكوناتها من مخزون الثابت المقدس والملتزم على مستوى الفكر، ومن المؤهلات المادية والوظيفية لمفهوم الدولة الحديثة. ناهيك عن ذلك التواصل المستمر بين القائد والشعب على صورة برلمان مفتوح، يتمثل في الزيارات الشاملة التي يقوم بها السلطان قابوس مرتين في العام، يلتقي خلالهما بجميع أطياف المجتمع، ويستعرض معهم قرارات الدولة الداخلية وبالتالي يبني عليها قرارات الدولة الخارجية.

لقد أثّر التكوين النفسي والفكري للسلطان على وضع السياسة الخارجية للدولة، ومن ذلك مولده في المنطقة الجبلية من عُمان "ظفار"، وما يعنيه ذلك من طبع نفسية الشخص بالشجاعة والقدرة على التحمّل، ورفض الوصاية من الخارج، والنزوع إلى القيادة.

وينحدر السلطان قابوس، وهو السلطان الثامن، مباشرة من نسل الإمام أحمد بن سعيد المؤسس الأول لأسرة البوسعيد، وكان أكثر الأئمة احتراماً وإجلالاً في عُمان. وعرف عنه أنه رجل مقاتل وإداري محنّك، وقد عمل بكل اقتدار حتى وحّد البلاد العُمانية، وقضى على الحروب الأهلية. وقد كان لهذا التجذير التاريخي أثر كبير في بناء شخصية السلطان قابوس. إضافة إلى تلقيه العلم على أيدي بعض العُمانيين المتنوّرين.

استكمل السلطان دراسته في بريطانيا التي اشتهرت مدارسها بالصرامة والجديّة، ثم التحق بكلية ساند هيرست العسكرية التي كانت مثالاً للانضباطية والعيش العسكري الصعب ومعاملة الطلاب على قدم واحد من المساواة مع نزع كل خصوصية عن أي طالب يلتحق بها.

وهكذا اكتملت شخصية "الطالب قابوس"، من حيث الإعداد النفسي والجسمي والعلمي. وازدادت قدرته على التحمّل والتعامل مع الحياة الشاقة الصعبة.

انعكس كل ذلك على تكوين الكاريزما الشخصية للسلطان، فأخذ يسوس الدولة انطلاقاً مما تعلمه من حضارة، وعلم، وانضباط، وتحمل للمسؤولية، وواقعية[46].

ومن هنا، ولما كان يتحلى به السلطان قابوس من اتساع معرفة وتواصل مع أحداث العالم وتطوراته، فقد جعل من السياسة الخارجية العُمانية سياسة متعقلة حيادية قادرة على الاستشراف.

الثابت السابع: الحوار وسيلة لاستخلاص الحقوق المشروعة:

التزمت السياسة الخارجية العُمانية بمبدأ اعتماد الحوار، وتعزيزه بين الأطراف المتنازعة لحل الخلافات بروح الوفاق، والتفاهم، والتنكر لفكرة الحرب ومقاومتها كوسيلة لفض الخلافات، وإنهاء الصراعات بين الدول.

يذهب "الثابت المقدّس"، الذي تحدثنا عنه، في الفكر السياسي العُماني إلى أن الحوار يجب أن يكون هو اللغة السائدة بين الأعراف والأجناس والشعوب؛ وذلك لأن هذا الثابت لا يقر أي شكل من أشكال الحروب واستخدام القوة والسلاح إلا ما كان دفاعاً عن النفس.

من هذا المنطلق، جاء الفهم العُماني للعلاقات الدولية، وبالتالي لمفهوم السياسة الخارجية، وذلك تأكيداً على أن المصالح المشتركة بين الدول هي الأساس الذي يجب أن يُرتكز عليه، إضافة إلى ضرورة البناء على الإيجابيات. وقد تنامى هذا التوجه مع مكونات النفس العُمانية الجانحة للسلم والتفاهم على الصعيدين العام والخاص[47]، وذلك حين تبنّى الفكر السياسي العُماني مذهبية الالتزام بالحوار كوسيلة مُثلى للحصول على الحقوق المشروعة، على أن يكون هذا الحوار هادفاً، وليس من أجل ذاته، أو من أجل إضاعة الوقت وتوكيد النفاق السياسي وإشغال الرأي العام دون فائدة[48].

لقد عرفت المنطقة العربية على اتساعها واتساع قضاياها، ودول الخليج على وجه الخصوص، مصداقية الرؤية العُمانية، وذلك عندما اكتوت هذه الدول بنيران ثلاثة حروب

مدمرة، كانت إحداها حرباً عالمية، بمواصفات العددية الدولية المشاركة فيها، وبقياسات الأضرار التي لحقت بدول العالم من جرّائها دون تفرقة بين قريبة وبعيدة.

أدى الافتقار إلى لغة الحوار والارتهان إلى حل المشاكل باللجوء إلى لغة الحرب والقتال إلى نتائج مرعبة، خاصة وأن العالم العربي كان يعيش في تلك المرحلة حالة من التمزق، والتشرذم، والشتات، والعجز عن بلورة موقف موحد، الأمر الذي جعل من الحرب العراقية – الإيرانية، ثم حرب تحرير الكويت، وبعدها حرب الاستنزاف العراقية – الأمريكية البريطانية، وما تلا ذلك من تداعيات أدت إلى احتلال العراق في التاسع من نيسان 2003م، أمراً واقعاً دون أن يكون للعرب في طبيعته أو في اتخاذه أي دور.

في هذه الظروف استطاعت السياسة العُمانية أن تسجّل موقفاً يُحسب لها، حين أقامت حالة حوارية بين إيران والعراق، واستطاعت بالفعل أن تهيء لجمع الطرفين على فكرة بدء مفاوضات مباشرة، وذلك عبر تهيئة لقاء قمة كان وشيكاً بين الرئيسين العراقي والإيراني، إلا أن دخول العراق إلى الكويت في 2 آب 1990م أفشلت هذه المحاولة[49].

وكذلك فعلت عندما حلّت كل قضاياها الحدودية، وقضية ظفار، وقضية علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي السابق وعلاقاتها مع إيران[50].

إن منهجية الحوار في الفكر السياسي العُماني قد رفضت، دائماً، سياسة الأمر الواقع، وتبنت وبكل اقتدار الواقعية السياسية المبدئية دون الانحياز إلى جانب أي طرف من أطراف النزاع. وقدّمت الدبلوماسية العُمانية طروحات لحل المشكلات التي واجهتها أو قامت حولها تعتمد الحوار والمفاوضات المؤدية إلى السلام. وإن الحوار المباشر بين جميع الأطراف والهيئات هو السبيل الآمن الوحيد لإنهاء الأزمات[51].

لقد جعلت الضبابية العربية حول حرب الخليج الأولى ما رسخته عُمان وطلبته مخرجاً ممكناً وموضوعياً وحقيقياً، رغم أن بعض الأصوات، حتى الخليجية، رأت غير ذلك فقالت: إن في الموقف العُماني تراجعاً عن قومية المعركة، إلا إن ذلك لم يستمر طويلاً، وعادت كل الدول تأخذ بالرأي العُماني[52].

التزمت عُمان منهجية الحوار، حتى في القضايا الحساسة كالقضية الفلسطينية، وذلك بالدعوة إلى حوار عربي – عربي، ثم حوار عربي – دولي في إطار القانون الدولي والقراءات الدولية[53]، وأكدت أنه عبر الأخذ بمبدأ الحوار كأحد ثوابت السياسة الخارجية ومرتكزاتها، يمكن الحصول على الحقوق المشروعة في أي خلاف دولي.

تمكنت سلطنة عُمان من أن تحقق مشاركة فاعلة وإيجابية في تمهيد الأرضية لحل العديد من الأزمات التي جنبت المنطقة، أو أنها كانت قادرة على تجنيبها صراعات كثيرة. وما تفجّر الكثير من الحروب في المنطقة إلا ويعود إلى رفض التوجهات العُمانية والتقليل من أهميتها؛ تلك التوجهات التي اعتمدتها القيادة العُمانية الحديثة منذ تأسيسها[54].

ومع كل ذلك، يجب أن ندرك أن الأخذ بدبلوماسية الحوار حسب الفكر السياسي العُماني لا يعني اللجوء إلى الحوار بشكل مطلق، بل إلى ذلك الحوار المثمر والإيجابي الذي يؤدي إلى نتائج جيدة. ومن هنا تأتي الدعوة العُمانية إلى ضرورة التنبه والاستعداد والتمكُّن مع الميل إلى الأخذ بالحوار[55].

وعلى هذا الأساس تكون قراءة الموقف العُماني من كل النزاعات العربية – العربية والعربية – الدولية، مرتكزة على ضرورة وجود التوازن بين الأخذ بأسباب الحوار، وعدم إغفال إعداد القدرة المقاتلة والمدافعة عن الحقوق العربية.

الثابت الثامن: الارتكاز على المعطيات المحلية في صياغة المعطيات الدولية:

لقد أدركت سلطنة عُمان، وهي تُصيغ سياستها الخارجية، أن معظم الدول العربية عندما تتعاطى مع الشأن السياسي الدولي، فإنها تقول في توجهها إلى الرأي العام الدولي خطاباً سياسياً مصاباً بالانفصامية الواقعة بين الشأن الداخلي ومعطياته والفهم الدولي للأحداث والتطورات. وهذا يدل على فهم غير ناضج لحركة العالم ولقوانين تلك الحركة على مستوى العلاقات، وعلى مستوى المصالح. ولذا، كما ترى السلطنة، فإن هذا هو السبب الأكثر أهمية في افتقاد المشكلات العربية المحلية والإقليمية للتعاطف الدولي المطلوب.

وتداركاً لهذه الشيزوفرينيا السياسية، فقد حسمت السلطنة موقفها في وقت مبكر، حيث طالبت بضرورة ترصين الداخل والانطلاق من معطياته والإفادة من تأثيراته التي تدخل في صلب المعادلة السياسية العالمية؛ وبالتالي يسهل معالجة القضايا المستعصية وتحقيق الأهداف[56].

لقد اتخذت السياسية الخارجية العُمانية موقفاً واضحاً من الصراع العربي– الإسرائيلي، اتسم أولاً بالالتزام بالتوجه العربي العام، ولم يظهر الجانب العُماني تميزاً أو تخالفاً إلا في الجوانب المتعلقة بالآليات التي يجب أن يتم بواسطتها حل الصراع. أما إذا لم يتحقق الإجماع أو شبه الإجماع بين الدول العربية فإن عُمان تميل إلى الأخذ بالمبادرات والحلول السلمية.

وفي الوقت الذي كان فيه الموقف العربي حتى عام 1973م يميل إلى إعطاء الأولوية للحسم العسكري التزمت عُمان بذلك في حدود الإمكانات المتاحة لها[57]، مع احتفاظها بالبحث عن مخارج سلمية للأزمات التي كانت تحيط بالمنطقة العربية. وبعد ذلك بدأ الموقف العربي يتبلور حول رؤى جديدة لحل الصراع العربي – الإسرائيلي بالطرق السلمية، وهذا ما قالت به عُمان منذ فترة طويلة. ففي السادس عشر من تشرين الأول عام 1973م دعا الرئيس المصري أنور السادات في خطاب له أمام مجلس الشعب توجهاً مثل الانطلاقة الأولى لمؤتمر جنيف الذي عقد في ديسمبر من نفس العام، والذي استند إلى المادة الثالثة من قرار مجلس الأمن الدولي رقم 338[58] التي نصت على "وجوب بدء مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت إشراف ملائم بهدف إقامة سلام عادل دائم في الشرق الأوسط".

انعقد المؤتمر تحت رعاية أمريكية سوفياتية مشتركة، وحضره عن الجانب العربي كل من مصر والأردن، بينما تغيبت سوريا التي رأت أن إسرائيل تناور. وظل الموقف السوري رافضاً للحوار حتى الثمانينيات من القرن العشرين.

وبالرغم من أن المؤتمر لم يستغرق إلا جلستين أسفرتا عن تشكيل لجنة عسكرية للفصل بين القوات المتحاربة*، إلا أنه شكّل أساساً للعديد من المبادرات[59] التي أيّدت في

مجملها التوجه العُماني نحو الحل السلمي لحل الصراع العربي الإسرائيلي[60].

لقد بنت عُمّان موقفها هذا على "ثابت" التوجه نحو الحلول السلمية، وعلى قراءة معمّقة للموقف الدولي الضاغط نحو إقرار تسوية سلمية دائمة للصراع العربي الإسرائيلي، وعلى تحول بعض القيادات العربية الفاعلة في الصراع العربي – الإسرائيلي نحو الحلول السلمية، بعد أن أدركت استحالة حسم الصراع بالوسائل العسكرية[61].

وفي نفس السياق أيّدت سلطنة عُمان مبادرة السلام المصرية (التي انتهت بكامب ديفيد) انطلاقاً من إيمانها بتسوية الصراعات بالأدوات السلمية، إضافة إلى التزامها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وبالتالي أقرّت بحق مصر في اتخاذ ما تراه مناسباً من قرارات[62]. كما أعربت عن تأييدها لكل مبادرة سلمية تؤدي إلى استعادة الحقوق العربية[63].

وعلى الجانب الآخر فقد رفضت عُمان، انطلاقاً من قناعاتها وثوابتها، قرارات مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بغداد في تشرين الثاني 1978م، واتخذ قراراً بمقاطعة مصر وتجميد عضويتها في جامعة الدول العربية. وظلت عُمان على موقفها، رغم الضغوطات والتهديدات التي تعرّضت لها[64].

إلا أن ذلك لم يمنع السلطنة من التحفظ على الجزء المتعلق بالقضية الفلسطينية الذي تضمنته اتفاقية كامب ديفيد؛ لأنه لم يشر صراحة إلى حقوق الشعب الفلسطيني، واكتفى بذكر الاعتراف بحكم ذاتي يتعلق بالسكان وليس بالأرض[65].

قادت عُمان خلال الهجمة العربية على مصر، وتخلي الدول العربية عنها مما أضعف موقفها التفاوضي مع إسرائيل، عبر قنوات دبلوماسية سرية وعلنية، جهوداً ضخمة واتصالات مكثفة لتحقيق إجماع عربي حول الحل السلمي، وذلك بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية[66]، وذلك عشية الإعداد لمؤتمر قمة فاس (1981م) الذي شهد طرح مبادرة الأمير فهد (ولي العهد السعودي آنذاك) التي جاءت على شكل مشروع سلام عربي قدم للمؤتمر مدعوماً من قبل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[67]، عكس توجهاً يستبعد الحل العسكري من جهة، كما يستبعد صيغة كامب ديفيد من جهة أخرى[68].

أيدت السلطنة المشروع السعودي، لأنها عدّته محققاً للمطالب العربية إلى حد ما، وأنه، أيضاً، جاء متفقاً مع قناعاتها ورؤيتها السياسية بأهمية الحل السلمي للصراع العربي – الإسرائيلي[69].

وفي ضوء التمزق العربي، وكنتيجة له، تجرأت إسرائيل على غزو لبنان في صيف 1982م هدفت من ورائه تحطيم المقاومة الفلسطينية، وخلق واقع سياسي جديد يتم على ضوئه التعامل مع أية تسوية مستقبلية للصراع. وكردة فعل على هذا الغزو تحركت عُمان تحركاً نشطاً لمحاصرته وتقليل مخاطره وحشره في أضيق الحدود، فدعا السلطان قابوس إلى ضرورة البدء بتحرك عربي فعّال. كما أعلن رفضه للطروحات الأمريكية والإسرائيلية الرامية إلى تجريد المقاومة الفلسطينية من أسلحتها وإخراجها من بيروت[70]. كما بعث برسائل إلى الرئيس الأمريكي ريجان، طالبه فيها بذل كل جهد لوقف الهجمات الإسرائيلية على المقاومة، وسحب القوات الإسرائيلية.

استمرت السياسة الخارجية على هذا النهج حتى الآن، حيث كان تعاملها مع الغزو العراقي للكويت، وعملية تحرير الكويت، وحتى الحرب الأخيرة التي احتلت بموجبها القوات الأمريكية بغداد في 2003/4/9م، يعتمد على ضرورة البحث عن الحلول السلمية لكل الأزمات والقضايا الدولية والإقليمية.

لقد أدرك الفكر السياسي العُماني، انطلاقاً من هذه القاعدة الثابتة، أن ثمّة ارتباطاً جدلياً بين الداخل والخارج على مختلف مستويات التنمية والعلاقات الدولية. لذا فقد أحاط الداخل والخاص بكثير من الاهتمام والدراسة والتحليل، وآمن أن التعاطي مع القضايا الدولية الهامة والمتفاعلة يجب أن يرتكز، وبصورة جليّة ومباشرة، على ترصين المعطيات الداخلية. وعلى هذه الأسس جاءت المقاربة العُمانية للقضية الفلسطينية، حيث رأت السلطنة أن على العرب، قبل أن يبدأوا تداول الأمر مع الخارج، أن يتفقوا فيما بينهم، وأن يجمعوا كلمتهم، وذلك بنبذ الفرقة وتوحيد السياسات، وعليه فإنه لا يمكن الوصول إلى (العالمي) قبل إنجاز (المحلّي).

ومهما يكن من أمر فإن الفكر السياسي العُماني قد طالب، وبكل وضوح، بضرورة

ترتيب البيت الداخلي حتى يمكن تحقيق الطموح الذي يبدأ باكتساب تأييد الرأي العام الدولي[71].

الثابت التاسع: السياسات الدولية مبنية على المصالح:

تساوقاً مع الثابت السابق واستكمالاً له، فإن الرؤية العُمانية لمفهومي السياسة الخارجية والعلاقات الدولية تنطلق من الذات إلى الآخر، ومن المحلي الخاص إلى الدولي العام، مع الالتزام بمنظومة القيم الأخلاقية القائمة على الحوار السياسي وتبادل المنافع، على أسس مبدأ المصالح المشتركة. لذا، فإن عُمان ترى أن من حق كل دولة، ولكن من دون تجنٍ أو استكبار، أو خروج عن مبادىء القانون الدولي، أن تبحث عن مصالحها، فإن توافقت هذه المصالح وتقاطعت فيجب الذهاب إلى دائرة التعاون لحل كل الأزمات والخروج من كل الاختناقات. وتدرك عُمان أن أية سياسة لأية دولة هي قائمة على أساس المصالح[72]. ومن هنا، جاءت الدعوة العُمانية للأطراف العربية التي تتحاور مع الغرب أن تستخدم الخطاب السياسي واللغة التي يفهمها الآخر دون استفزازه، حتى يصبح من الممكن كسبه إلى الجانب العربي، ومناصرة قضاياه، خاصة وأن كثيراً من أوراق اللعبة بيد هذا الآخر المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. ومن هنا، ترى عُمان أن الدولة الراشدة هي التي تستطيع مخاطبة الرأي الدولي العام بطريقة علمية مدروسة على صعيد الفكر والواقع، مع الحرص على بناء الثقة مع الآخرين، وإشعارهم بأن مصالحهم مصانة إن هم أرادوا التعاون معنا، وأن مصالحنا المشتركة والمتشابكة معهم هي المرجعية التي يجب علينا وعليهم اعتمادها.

إلا أن هذا التوجه لم يُخرج السياسة العُمانية عن الضوابط الأخلاقية، إذ وضعت السلطنة جملة من الضوابط التي حكمت مسار الوظيفة السياسية للحكومة وللمؤسسات الوطنية. وتنصرف هذه الضوابط، في مجملها، إلى الاهتمام ببناء الفكر السليم للمواطن العُماني، ومن ثم الانطلاق نحو المشاركة في الصياغة العالمية للحضارة.

إن أهم مكونات هذه الضوابط هي استيعاب العصر مع المحافظة على القيم الدينية والأخلاقية، والاهتمام بمصالح الشعوب على أساس أنها الأطراف الرئيسية المكوّنة

للمنظومة الإنسانية الخيّرة. ومن هنا جاء الموقف العُماني من قضية الحرب العراقية الإيرانية، حيث رفضت الانزلاق في متاهة التحالفات غير المنطقية، وقالت: إن إيران دولة إقليمية مسلمة، ولها ثقل أمني، وعسكري، واقتصادي، وعقائدي في المنطقة، لذا رفضت قطع الاتصال معها وتصنيفها كدولة عدو، وبدأت بالفعل بقراءة واعية للقضية. ولفتت انتباه الدول الأعضاء في مجلس التعاون إلى ضرورة إشعار إيران وغيرها من الدول أن مصالحها هي محط اهتمام، وأن الدول العربية لم تسع أبداً إلى تحقيق أهدافها على حساب هذه الدول[73]، خاصة بُعيد تشكيل مجلس التعاون.

الثابت العاشر: الحرص على البناء الجمعي:

لم تلبث سلطنة عُمان كثيراً، بعد تولي السلطان قابوس مقاليد الحكم، حتى انخرطت في المجتمع العربي والإقليمي والدولي، معتمدة على المنطلقات الأساسية التي مثلت ثوابتها، ومن ذلك بناء تواصل تعاوني مع جميع الدول[74].

لقد انطلقت السياسة الخارجية العُمانية فاعلة في جميع الدوائر التي تشمل النشاط السياسي والعمل الدبلوماسي، عكست تماسك هذه السياسة وثباتها، فهي تعمل بكل جدية على مستوى الخليج العربية وعلى مستوى الدائرة العربية، وكذلك الشأن في الدائرة الإسلامية، ودائرة دول عدم الانحياز، وضمن المجموعة الدولية. وأكثر ما يبرز هذا التوجه، سلسلة العلاقات التي بنتها السلطنة مع معظم دول العالم، ناهيك عن المركز الحضاري الذي احتلته على الصعد كافة، حتى أصبح الموقف العُماني موضع تقدير العالم، وذلك لما حفظته للدول من احترام وتقدير لشؤونها الداخلية مع البناء على ما تفرضه المصالح المتبادلة المشتركة من أرضية إيجابية تكون أساساً للعمل الدولي الصالح والفاعل.

وهكذا، فقد التزمت السياسة الخارجية العُمانية بمجموعة من الثوابت والمرتكزات، وضعها السلطان قابوس لكونه رئيساً للدولة، ووزيراً لخارجيتها، الأمر الذي أعطى هذه السياسة مصداقية، ووضوحاً، وقوة مكنتها من الاستمرار في التطور وفق مخطط له، بكل اقتدار، ودراية، وحكمة.

الثابت الحادي عشر: الحياد الإيجابي:

لقد ألزمت سلطنة عُمان نفسها باتباع سياسة خارجية حيادية حيال كل القضايا التي تكون طرفاً فيها، أو تلك التي تكون قادرة على التأثير فيها. وقرأت الدولة العُمانية الأحداث الجارية في العالم بشكل عام، وفي المنطقة على وجه الخصوص من زاوية أن من واجب كل الدول المنتمية إنسانياً للمجتمع الدولي المتحضر أن تسعى إلى نبذ الخلاف، وبالتالي الالتزام بالحلول السلمية، وهذا لن يتأتى إن لم توجد بعض الدول القادرة على إدارة التهدئة، وذلك عن طريق إبقاء جميع القنوات مع كل الدول مفتوحة، وبناء علاقات جيدة معها، الأمر الذي يهيء لها فرصة حل الأزمات بعد أن حققت القبول من لدى جميع الأطراف، وهذا لن يكون إلا إذا اعتمدت هذه الدول الحيادية.

وتحقيقاً لسياسة التوازن والحياد الإيجابي، فقد أعلنت القيادة العُمانية عدم الانحياز لأي من إيران والعراق في حربهما. وقالت إنها لن تأخذ جانب أي منهما بصورة مطلقة وكاملة، الأمر الذي مكنها من المحافظة، وبكل اقتدار، على خلق نوع من التوجه نحو حل الأزمة. وقد تمثل هذا الموقف برفض عُمان مقاطعة إيران وعزلها دبلوماسياً واقتصادياً، تلك الدعوة التي أثيرت خلال اجتماعات المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في أيلول 1987م. وفي المقابل، رفضت عُمان السماح للعراق باستخدام أراضيها، أو تقديم التسهيلات العسكرية لها تمكنها من شن هجمات على القوات الإيرانية الموجودة في الجزر الإماراتية المحتلة[75]. وكذلك رفضت السلطنة إصدار بيان تنديد بإيران بسبب أحداث الشغب التي قام بها الحجاج الإيرانيون، خلال موسم الحج لعام 1987م، واقتنعت بالتفسير الإيراني الذي نُقل إليها حول هذه الأحداث، والذي أوضح أن ما جرى كان من قبل فئات في إيران من مصلحتها تصعيد التوتر مع السعودية، وبالتالي فإنها لا تعبّر عن الموقف الإيراني الرسمي[76]. وبناء على هذا الموقف بدأت، عُمان تلعب دوراً توفيقياً تمثّل في عدّة تحركات، شملت قيامها بإجراء حوار مع البلدين.

وعلى نفس المنهج تعاملت السياسة العُمانية مع ما عرف بالحالة العراقية– الكويتية، حيث، ومنذ اليوم الأول لبدء الأزمة، حددت عُمان موقفها في حدود متطلبي الانسحاب

العراقي الكامل من الكويت وعودة الحكومة الشرعية لها. وقد اعتمدت السلطنة هذين المتطلبين في كل مراحل تحركها، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة المحافظة على القدرات العربية، وعدم إهدارها في خلافات بينيّة، مؤكدة أن أي حرب داخلية في هذه المنطقة ستجذب الاستقواء الدولي للتدخل فيها بصورة مباشرة وربما لاحتلالها، وذلك لعاملي النفط وأمن إسرائيل.

وهكذا فقد اتخذت السلطنة خطوات عملية انطلقت من رفض الغزو العراقي، وفي نفس الوقت، رفض التصعيد ضد العراق أو إدارة ظهر العرب له والقطيعة معه بشكل كامل. وبالرغم من جسامة الحدث وخطورة تداعياته واستحقاقاته فإن السلطنة لم تخرج عن تعقلها وحياديتها، فلم تندفع وراء دعاوى التصعيد، وذلك لأنها تدرك أن العراق هو جزء مهم من الحقيقة التاريخية، والجغرافية، والسياسية، والعسكرية، والأمنية للمنطقة[77].

الخاتمة:

لقد لعب الفكر السياسي للسلطان قابوس دوراً كبيراً ومهماً في كيفية إنجاز المشروع السياسي الحضاري في سلطنة عُمان. وقد جسّد الخطاب السياسي العُماني وظيفته بشكل واضح في تحقيق النهضة الحديثة التي تعكس إرادة التغيير في مجتمع مغلق متخلف، يفتقر إلى أبسط ما يحتاجه المجتمع العصري الساعي إلى بناء مؤسسات سياسية وتنموية ذات فاعلية.

وفي الختام، فقد لحظنا أن سلطنة عُمان قد أكدت على توجهها العربي منذ اللحظة الأولى التي تسلم فيها السلطان قابوس مقاليد الحكم. وقد حرص على تأكيد السعي العُماني لاحتلال مركز مرموق في العالم العربي.

لذا، فقد عملت السلطنة، تحت حكم السلطان، على الدوام على تعزيز التوجّه العربي الإسلامي في سياستها الخارجية، فدعمت ثوابتها، وتجاوزت عن الطوارىء من المتغيرات، ونأت بنفسها عن الخوض في غمار الخلافات والمهاترات وردود الفعل "غير المحسوبة"، وعلى العكس عملت جاهدة لتقريب وجهات النظر بين الأشقاء.

لقد أوجدت عُمان مكاناً لها هاماً على ساحة كل الأحداث والقضايا التي شهدتها المنطقة، وذلك من خلال تكريس منطق العلاقات الحسنة، ومنهجتها، وإسقاط شعارات "المقاطعة" و"الاحتراب" والاتهامات المتبادلة. كما بنت معظم نشاطها السياسي الخارجي على "الدبلوماسية المرنة"، التي رأت فيها وسيلة ناجحة يمكن استخدامها لتحقيق المصالح العربية كافة، ومصالح الأطراف الأخرى في إطار أية قضية.

لم تهدأ الدبلوماسية العُمانية في كل مراحل النزاعات العربية – العربية أو العربية – الجوارية، أو العربية – الدولية، بل سخّرت كل مخزونها من التجارب وكل إمكاناتها في سبيل الدفاع عن الحق العربي أولاً، في سبيل إنهاء النزاعات والصراعات حسب مقتضيات التسوية السلمية ثانياً.

المراجع:

المراجع العربية:

- ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، الجزء الرابع، د.ت، د.ن.
- أحمد بن سالم بن أحمد الشنفري، **الخطاب السياسي للسلطان قابوس**.
- أحمد بن سالم بن فرج باتميره، **عُمان ومجلس التعاون لدول الخليج العربية**، بحث غير منشور مقدم لدبلوم الدراسات التاريخية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، د.ت.
- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، ذات السلاسل، الكويت، 1987م.
- جمال زكريا قاسم، "**قضايا الحدود والأمن القومي العربي: المشرق العربي**"، في، عبد المنعم المشاط (محرر)، **الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993م.
- جمال زكريا قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر: 1945–1971م**، القاهرة، د.ن، 1974م.

- جمال زكريا قاسم، **دولة بو سعيد في عُمان وشرق أفريقيا: 1741–1861**م، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1968م.
- جمال علي زهران، **السياسة الخارجية لمصر 1970 – 1981**م، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1987م.
- جوزيف كيشيشيان، **رؤية من الخارج: بعض مميزات السياسة الخارجية العُمانية**، المعهد الدبلوماسي العُماني، الدورة 13، وزارة الخارجية، مسقط، 1996م.
- حميد بن محمد بن رزيق، **الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين**، ط1، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1984م.
- رياض نجيب الريّس، **ظفار: الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي 1970–1976**م، ط2، دار الريس، لندن، 2000م.
- سالم بن حمود بن شامس السيابي، **عُمان عبر التاريخ**، الجزء الأول، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1980م.
- سرحان بين سعيد الازكوي، **تاريخ عُمان: كشف الغمة الجامع لإخبار الأمة**، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1986م.
- سعد علي حسين و د. باسم علي خريسات، **السياسة الخارجية العُمانية: قراءة في الأسس والثوابت**، بحث قدم في المؤتمر الرابع لوحدة الدراسات العُمانية، جامعة آل البيت، 17–2005/5/18م.
- صلاح العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1974م.
- عائشة السيار، **دولة اليعاربة: عُمان وشرق أفريقيا 1624 – 1741**م، دار القدس، بيروت، 1975.
- عبد الحميد الموافي، **عُمان: بناء الدولة الحديثة**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2002م.
- عبد الله الأشعل، **الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي**، دار النهضة

العربية، القاهرة، 1988م.

- عبد الله بن حميد السالمي، **تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان**، المجلد الأول، مطبعة الإمام، القاهرة، د.ت.
- عبد الله فهد النفيسي، **تثمين الصراع في ظفار**، مطابع دار السياسة، الكويت، 1975م.
- علاء الدين نورس، **السياسة الإيرانية في الخليج العربي في عهد كريم خان 1757-1779م**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بغداد، 1982م.
- مازن الرمضاني، **في التخطيط السياسي الخارجي: دراسة نظرية**، بغداد، د.ن، 1978م.
- محمد بن مبارك بن علي العريمي، **تطور نظام الشورى في سلطنة عُمان: من عام 1981-2000م**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، نيسان 2002م.
- محمد عبد الرحمن برج (وآخرون)، **نصوص ووثائق معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل**، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979م.
- محمد محمود أبو العلا، **جغرافية إقليم عُمان: سلطنة عمان والإمارات العربية**، مكتبة الفلاح، الكويت، 1988م.
- موسى محمد طويرش، **رجل الدولة في العالم الثالث ودوره في السياسة الخارجية**.
- هادي حسن حمودي، **الفكر السياسي العُماني: من الثوابت إلى المتغيرات**، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، لندن- قبرص، 1993م.
- وزارة الإعلام العُمانية، **النطق السامي، كلمات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم (1970-1990م)**، مسقط، 1990م.
- وزارة الإعلام العُمانية، **عمان في التاريخ**، دار اميل للنشر المحدودة، لندن، 1995م.
- وزارة الإعلام العُمانية، **عمان في عيون العالم**، الجزء الأول، 1987م.

- وزارة الإعلام بسلطنة عُمان، **مسيرة الخيرة**، مؤسسة عُمان للصحافة والأنباء والنشر والإعلان، عُمان، 2001م.
- يحيى حلمي رجب، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية مستقبلية**، دراسة قانونية سياسية اقتصادية، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، 1983م.

المراجع الأجنبية:

- Gabriel Almond. *A Functional Approach to Comparative Politics*, In, Gabriel Almond and James S. Coleman, eds., The Politics of the Developing Area, Princeton University Press, Princeton , N.J.1960.
- Hans Morgenthau, *Politics Among Nations*, Alfred Knoph New York, 1967.
- J.E. Black and K.Thomason, *Foreign Policies in a World of Change*, Harper and Row, N.Y. 1963, p.7.
- J.E. Black and Thomason**,** *Foreign Policies*, op.cit. p.8.
- John Muttam, *Arms and Insecurity in the Persian Gulf*, Radiant Publishers, New Delhi, 1984.
- John Townsend, *Oman: The Making of a Modern State*, Groom Helm LTD., London, 1977.

الرسائل الجامعية:

- أحمد بن سالم بن أحمد الشنفري، **الخطاب السياسي للسلطان قابوس**، رسالة ماجستير غير منشورة، المدرسة الوطنية للإدارة العمومية، السلك العالي رقم 19، الرباط، 1989-1990م.
- أحمد سالم أحمد الشنفري، **سياسة عُمان في عهد السلطان قابوس**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1995م.
- قاسم بن محمد بن سالم الصالحي، **الدبلوماسية العُمانية وتحديات العولمة**، رسالة دبلوم الدراسات العليا المعمّقة غير منشورة، جامعة محمد الخامس،2002-2003م.

- موسى محمد طويرش، **رجل الدولة في العالم الثالث ودوره في السياسة الخارجية**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، بغداد، أيلول 1989م.

الدوريات:

- إبراهيم نوار، "السياسة الخارجية العُمانية: من العزلة إلى دبلوماسية الوساطة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد110، أكتوبر 1982م.
- أحمد فارس عبد المنعم، "الدور السعودي في الاستراتيجية الأمريكية"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد97، كانون الثاني 1982م.
- التقرير الاستراتيجي العربي، 1995م، **مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية**، الأهرام، 1996م.
- حسن أبو طالب، "حالة الحدود اليمنية مع عُمان والسعودية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 111، يناير 1993م.
- سني محمد علي عبد الجبار، "العُمانيون في شرق أفريقيا"، **مجلة التوثيق العلمي**، مجلد7، مركز التوثيق العلمي لدول الخليج العربية، بغداد، 1988م.
- **صحيفة أخبار الأسبوع الأردنية 1982/7/1م.**
- **صحيفة الأهرام 1985/1/20م.**
- **صحيفة السياسة الكويتية، 1988/12/17م.**
- **صحيفة القدس الدولي**، لندن، 20 أيار، 1990م، صحيفة عُمان، مسقط، 18 آذار 1991م.
- **صحيفة عُمان**، 1 يناير، 1988م.
- **مجلة المستقبل**، باريس، العدد 653، 1987/12/5م.
- **مجلة المصور القاهرية 1985/4/5م.**

- محمد ابراهيم فضّة، "أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد74، اكتوبر 1973م.
- محمد السيد سليم، "تخطيط السياسة الخارجية المصرية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 98، اكتوبر 1989م.

الهوامش:

(1) جمال علي زهران، **السياسة الخارجية لمصر 1970 – 1981م**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1987م، ص193.

(2) قاسم بن محمد بن سالم الصالحي، **الدبلوماسية العُمانية وتحديات العولمة**، رسالة دبلوم الدراسات العليا المعمّقة غير منشورة، جامعة محمد الخامس، 2002– 2003م، ص87.

وتشير المادة 42 من النظام الأساسي للدولة العمانية على أن السلطان يقوم بمهمة رئاسة مجلس الوزراء أو تعيين من يتولى رئاستها. وتنص المادة 44 على أن مجلس الوزراء هو الهيئة المنوط بها تنفيذ السياسات العامة للدولة. كما تنص المادة 45 من النظام على أنه "يقوم السلطان... تمثيل الدولة في الداخل وتجاه الدول الأخرى في جميع العلاقات الدولية".

(3) إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، ذات السلاسل، الكويت، 1987م.

* التغريبة: اصطلاح ورد بعد أن ظهرت هناك توجيهات في الشرق وبالذات في تركيا نحو الغرب؛ ومن ذلك الاندفاع التركي القوي نحو الاندماج في المجموعة الأوروبية.

(4) أحمد بن سالم بن أحمد الشنفري، **الخطاب السياسي للسلطان قابوس**، رسالة ماجستير غير منشورة، المدرسة الوطنية للإدارة العمومية، السلك العالي رقم 19، الرباط، 1989–1990م، ص201.

(5) يؤكد بعض الكتاب هو أن ما حدث في عُمان ثورة حقيقية نظراً لحجم التبدل والتغيّر، عبد الحميد الموافي، عُمان، **بناء الدولة الحديثة**، ط1، مطابع الأهرام، القاهرة، 2002، ص77–81.

(6) قال السلطان قابوس: "لقد حافظنا دائماً خلال المرحلة الماضية على مبادئنا السياسية، ومواقفنا الثابتة النابعة من قناعتنا وتقديراتنا الدقيقة للمسائل الإقليمية والدولية، فقمنا بتوثيق عُرى الأخوّة والتعاون مع الدول العربية والإسلامية، كما عملنا على تأكيد أواصر الصداقة مع جميع الدول والشعوب على أساس من الاحترام المتبادل، والمصلحة المشتركة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والسعي إلى حل المنازعات بالوسائل السلمية، ومراعاة المواثيق والمعاهدات الدولية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة". **من توجيهات القائد الرائد**،

مجلد الدورة الثالثة عشر، المعهد الدبلوماسي العماني، مطابع جريدة عمان للصحافة والنشر، 1996م، ص10.

(7) إصدار وزارة الإعلام العمانية، **مسيرة الخير**، مرجع سابق، ص50-52.

(8) جوزيف كيشيشيان، **رؤية من الخارج: بعض مميزات السياسة الخارجية العمانية**، المعهد الدبلوماسي العماني، الدورة 13، وزارة الخارجية، مسقط، 1996م، ص30..

(9) رياض نجيب الريّس، **ظفار: الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي 1970-1976م**، دار الريس، لندن، الطبعة الثانية، 2000م، ص68-79.

- John Townsend, *Oman: The Making of a Modern State*, Groom Helm LTD., London, 1977, p.102.
- John Muttam, *Arms and Insecurity in the Persian Gulf*, Radiant Publishers, New Delhi, 1984, p19.

(10) د. محمد السيد سليم، تخطيط السياسة الخارجية المصرية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 98، أكتوبر 1989م، ص44.

(11) د.مازن الرمضاني، **في التخطيط السياسي الخارجي: دراسة نظرية**، بغداد، د.ن، 1978م، ص21. أحمد بن سالم بن أحمد الشنفري، الخطاب السياسي للسلطان قابوس، مرجع سابق، ص201-202.

(12) في حديث للسلطان قابوس في 1988/11/18 قال: "إننا نحرص دائماً على أداء دورنا كاملاً على الساحة الدولية وفقاً لسياستنا التي ننتهجها منذ البداية، بكل الإيجابية والوضوح".

(13) هادي حسن حمودي، **الفكر السياسي العماني: من الثوابت إلى المتغيرات**، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، لندن- قبرص، آب1993م، ص411.

(14) قال السلطان قابوس: "سوف نعمل جادين على تثبيت حكم ديمقراطي عادل في بلادنا في إطار واقعنا العماني وحسب تقاليد وعادات مجتمعنا، جاعلين نصب أعيننا تعاليم الإسلام الذي ينير لنا السبيل دائماً".

(15) أن المستعرض لنظريات جبرائيل الموند يرى أنها تقول بأن المدخلات تمثل المطالب والمخرجات تمثل القدرات والقرارات، بمعنى أن المدخلات والمخرجات لا تلتقي على صعيد واحد، بل على مستويين متناقضين، للتفصيل انظر:

- Gabriel Almond. *A Functional Approach to Comparative Politics*, In, Gabriel Almond and James S. Coleman, eds., The Politics of the Developing Area, Princeton University Press, Princeton , N.J.1960.

(16) هادي حسن حمودي، **الفكر السياسي العماني**، مرجع سابق، ص94.

(17) قال السلطان قابوس في 1974/11/18م: " ونحن مصممون على التصدي المسلح لهذا المبدأ

الهدّام (الشيوعية) وشعاراتها التي تتنافى وتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف، وتمسّ عقيدتنا وديننا وحرية وكرمة بلدنا وأمتنا".

(18) قال السلطان قابوس في 1980/11/18م "وعلينا، أيضاً، واجب الحذر من أولئك الذي يشوّهون تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف لخدمة أغراضهم السياسية".

(19) وفي 1973/11/18 قال السلطان قابوس: 'نبني ونعمّر، نرفع صرح العمران شامخاً، ونشيّد لعمان".

(20) الخارجية العمانية، **الوجه المشرق لعمان**، 1982م. وزارة الإعلام العمانية، **عمان في عيون العالم**، 1987م، ج1، ص99.

(21) في خطابه في العيد الوطني الثالث 1973م قال السلطان قابوس: "إننا جزء من الأمة العربية، تربطنا وحدة الهدف والمصير قبل أن يجمعنا ميثاق الجامعة العربية. وموقفنا من القضايا العربية واضح وصريح ولا لُبس فيه ولا غموض، وقد أعربنا عن تضامننا مع إخواننا العرب بكل ما نستطيع، وسنبقى دائماً مؤيدين للحق العربي ندعمه بالدم والمال ونسانده بكل طاقاتنا حتى يعود الحق إلى نصابه، وترتفع أعلام النصر على الرؤوس بعون الله".

(22) جمال زكريا قاسم، **دولة بو سعيد في عمان وشرق أفريقيا 1741 – 1861م**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1968م، ص6.

(23) ابراهيم نوار، "السياسة الخارجية العمانية: من العزلة إلى دبلوماسية الوساطة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد110، أكتوبر 1982م، ص25.

(24) محمد محمود أبو العلا، **جغرافية إقليم عمان: سلطنة عمان والإمارات العربية**، مكتبة الفلاح، الكويت، 1988م، ص40–42.

(25) J.E. Black and K.Thomason, *Foreign Policies in a World of Change*, Harper and Row, N.Y. 1963, p.7.

(26) عبد الحميد الموافي، **عمان: بناء الدولة الحديثة**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2002م، ص117.

(27) أحمد بن سالم بن فرج باتميره، **عمان ومجلس التعاون لدول الخليج العربية**، بحث غير منشور مقدم لدبلوم الدراسات التاريخية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، د.ت، ص45.

(28) J.E. Black and Thomason, *Foreign Policies*, op.cit. p.8.

(29) تعقيب جميل مطر، على بحث حسنين توفيق ابراهيم، في، علي الدين هلال (محرر)، **السياسة الخارجية لمصر من ابن طولون إلى أنور السادات**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1987م، ص62. أحمد سالم أحمد الشنفري، **سياسة عمان في عهد السلطان قابوس**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1995م، ص54.

(30) عبدالله فهد النفيسي، **تثمين الصراع في ظفار**، مطابع دار السياسة، الكويت، 1975م، ص23.

(31) وزارة الإعلام العمانية، **عمان في التاريخ**، دار إميل للنشر المحدودة، لندن،1995م، ص69.

(32) سالم بن حمود بن شامس السيابي، **عمان عبر التاريخ**، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1980م، ج1، ص45 وص72.

(33) وزارة الإعلام العمانية، **عمان في التاريخ، مرجع سابق**، ص81.

(34) عبدالله بن حميد السالمي، **تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان**، المجلد الأول، مطبعة الإمام، القاهرة، د.ت، ص40.

(35) سرحان بين سعيد الازكوي، **تاريخ عمان: كشف الغمة الجامع لإخبار الأمة**، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1986م، ص216.

(36) حميد بن محمد بن رزيق، **الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين**، ط1، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1984م، ص213.

(37) سالم بن حمود بن شماس السيابي، **عمان عبر التاريخ**، مرجع سابق، 1986م، ص185. عبدالله ابن حميد السالمي، **تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان**، مرجع سابق، ص74.

(38) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، د.ت، د.ن، ج4، ص343.

(39) وزارة الإعلام العمانية، **عمان في التاريخ**، مرجع سابق، ص165.

(40) عائشة السيار، **دولة اليعاربة: عمان وشرق أفريقيا 1624 – 1741**م، دار القدس، بيروت، 1975م، ص49. محمد بن مبارك علي العريمي، **تطور نظام الشورى في سلطنة عمان من عام 1981 – 2000**م، مرجع سابق، ص78.

(41) علاء الدين نورس، **السياسة الإيرانية في الخليج العربي في عهد كريم خان 1757– 1779م**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بغداد، 1982م، ص56.

(42) صلاح العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1974م، ص116. سني محمد علي عبد الجبار، "العمانيون في شرق أفريقيا"، **مجلة التوثيق العلمي**، مجلد7، مركز التوثيق العلمي لدول الخليج العربية، بغداد، 1988م، ص120.

(43) محمد ابراهيم فضّة، "أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد74، أكتوبر 1973م، ص54.

(44) Hans Morgenthau, *Politics Among Nations*, Alfred Knoph m New York, 1967, pp.4-25.

(45) موسى محمد طويرش، **رجل الدولة في العالم الثالث ودوره في السياسة الخارجية**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، بغداد، أيلول 1989م، ص11.

(46) "نحن أناس واقعيون ما عندنا لف ولا دوران" من حديث للسلطان قابوس مع رئيس صحيفة الخليج الإماراتية، في 1986/1/11م.

(47) هادي حسن حمودي، **الفكر السياسي العماني**، مرجع سابق، ص135-136.

(48) في مقابلة في صحيفة الأهرام القاهرية يوم 1985/1/20م قال السلطان قابوس:"وقد ثبت بالدليل أنه يمكن بالمفاوضات وبالطرق السلمية أن تتوصل الأطراف المختلفة إلى حلول أفضل من الحلول التي يمكن التوصل إليها بالنار والبارود، وهي الحلول التي تزهق الأرواح وتنفق وتضيّع الأموال".

(49) صحيفة القدس الدولي، لندن 20 أيار 1990م، صحيفة عمان، مسقط، 18 آذار 1991م.

(50) من القضايا الحدودية التي حلتها سلطنة عُمان تسوية نزاعها مع اليمن والسعودية. وللمزيد انظر: ابراهيم نوار، **السياسة الخارجية العمانية من العزلة إلى الدبلوماسية**، مرجع سابق، ص30. **التقرير الاستراتيجي العربي**، 1995م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، 1996م، ص285-286. حسن أبو طالب، "حالة الحدود اليمنية مع عُمان والسعودية"، **السياسة الدولية**، العدد 111، يناير 1993م، ص215-218. جمال زكريا قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر: 1945-1971**م، القاهرة، د.ن، 1974. جمال زكريا قاسم، "**قضايا الحدود والأمن القومي العربي: المشرق العربي**"، في، عبد المنعم المشاط (محرر)، **الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993م، ص397-401.

(51) في حديث للسلطان قابوس لصحيفة الأهرام القاهرية في 1985/1/20م أثناء الحرب العراقية الإيرانية قال: "نحن في هذه المنطقة يجب أن نكون واقعيين، وألا نفعل شيئاً تكون له آثار سلبية علينا في المستقبل، لذلك يجب أن نسعى لإيقاف هذه الحرب، وللصلح بين طرفيها. كما يجب أن لا نميل كل الميل لأي طرف بالنسبة للحرب ذاتها، لكنه يجب أن نساعد الشعب العراقي للخروج من هذه الأزمة وللوصول إلى حل مُرضٍ بالنسبة للشعب العراقي. وفي الوقت نفسه فإنه ينبغي أن نسعى بإقناع جيراننا في إيران بأن ما لهم من حق، يمكن أن يتحقق لهم بالطرق المشروعة، وبالطرق السلمية".

(52) للمزيد: صحيفة الأهرام 1985/1/20م. مجلة المصور القاهرية 1985/4/5م. صحيفة السياسة الكويتية، 1988/12/17م.

(53) موسى محمد طويرش، **رجل الدولة في العالم الثالث ودوره في السياسة الخارجية**، ص11.

(54) في 1979/11/18م قال السلطان قابوس: التشاور فيما يتعلق بالميادين السياسية والأمنية أصبح الآن مهماً للغاية بالنسبة لاستقرار المنطقة وأمنها واستمرار مناعتها ضد التدخلات الأجنبية.

(55) في 1975/11/18م قال السلطان قابوس: إننا لسنا على استعداد لأن نضع أيدينا في يد حليف غادر. وقال في ذات الخطاب: إننا نحمل السلاح دفاعاً عن العقيدة والوطن والكرامة، ونمد أيدينا حرصاً على الوئام والسلام ورابطة الدم.

(56) قال السلطان قابوس في 1981/11/18م: "إذ إن العالم يشهد في هذه الحقبة أحداثاً ومتغيرات معقدة ومتشابكة فإن ذلك يلقي علينا مسؤولية أكبر نحو بناء وتطور قدراتنا الذاتية بما يمكننا دائماً من تحقيق أهدافنا.

(57) قال السلطان قابوس " وقد أعربنا عن تضامننا مع إخواننا بكل ما نستطيع، وأبدى الشعب العماني روحاً أصيلة في الوقوف ضد العدوان الصهيوني، وتأييد الحق العربي في استعادة جميع الأراضي التي اغتصبها العدو بالقوة والغدر والإرهاب. وسنبقى دائماً مؤيدين للحق العربي ندعمه... ونسانده بكل طاقاتنا حتى يعود الحق إلى نصابه وترتفع أعلام النصر فوق الرؤوس بإذن الله". من خطاب السلطان في العيد الوطني الثالث 1973/11/18م. وزارة الإعلام العمانية، **النطق السامي، كلمات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم (1970-1990م)**، مسقط، 1990م، ص57.

(58) صدر هذا القرار في 1973/10/22م، ودعا إلى وقف القتال على قناة السويس (حرب أكتوبر) وأكد على القرار 242 الذي صدر 1967/11/22م على إثر حرب حزيران 1967م. وقد أكد على عدم قبول الاستيلاء على أراض بواسطة الحرب. ويمكن الرجوع إلى نص القرارين في معظم وثائق مجلس الأمن وهي عديدة.

* القوات العربية والإسرائيلية (أي مصر وإسرائيل).

(59) للمزيد من المعلومات حول تفاصيل الموقف العماني هذا، يرجى مراجعة خطب رؤساء وفود سلطنة عمان لدورات الجمعية العامة للأمم المتحدة 1971-1985م، إعداد المندوبية الدائمة لسلطنة عُمان لدى الأمم المتحدة، نيويورك، نشر شركة مراد للطباعة، د.ت، ص26، 31، 41.

(60) حديث صحفي لوزير الدولة المفوّض بالشؤون الخارجية العُماني، **مجلة المجلة**، لندن، 7 نيسان، 1985م.

(61) من حديث صحفي لوزير الدولة للشؤون الخارجية العماني لصحيفة الوطن العمانية، 22 نيسان، 1982م.

(62) من حديث صحفي لوزير الإعلام العماني لصحيفة الأخبار القاهرية، 1982/11/28م. في حديث لوزير الدولة للشؤون الخارجية العماني لمجلة الوطن العربي، باريس، العدد 402 في 1982/10/26م قال: نحن حين أيدنا كامب ديفيد لأننا نؤمن إيماناً قوياً بأن قضية الشرق الأوسط ومنها القضية الفلسطينية لا يمكن حلّها إلا بالطرق السلمية.

(63) في خطابه بمناسبة العيد الوطني التاسع 1979/11/18م قال السلطان قابوس: "ولذا فإن عمان تعلن بصراحة أنها ستؤيد بقوة أية مبادرة يقوم بها أي زعيم عربي أو زعيم آخر من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق هذه الغاية". وزارة الإعلام العمانية، **النطق السامي**، مرجع سابق، ص152.

(64) حديث صحفي لوزير الخارجية السوري، صحيفة الأحرار اللبنانية في 1 نيسان، 1979م.

(65) محمد عبد الرحمن برج (وآخرون)، **نصوص ووثائق معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل**، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979م، ص86-88.

(66) عبدالله الأشعل، **الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988م، ص220. تصريح وزير الدولة للشؤون الخارجية العماني، صحيفة السياسة الكويتية، 1982/4/21م.

(67) هادي حسن حمودي، **الفكر السياسي العماني**، مرجع سابق، ص141.

(68) يحيى حلمي رجب، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية مستقبلية، دراسة قانونية سياسية اقتصادية**، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، 1983م، ص193. أحمد فارس عبد المنعم، "الدور السعودي في الاستراتيجية الأمريكية"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد97، كانون الثاني، 1982م، ص77-81.

(69) من حديث صحفي لوزير الدولة للشؤون الخارجية العماني لمجلة النهار العربي والدولي، لبنان، 1982/3/29م، ص28-29، حيث قال: "عمان تؤيد أي حل أو مشروع يضمن الحقوق العربية المشروعة كما يريدها العرب، وما تأييدنا لمبادرة سمو الأمير فهد إلا دليلاً على هذا الاتجاه، لأننا نرى أن المشروع السعودي يضمن الحقوق العربية المشروعة".

(70) قال السلطان قابوس: "إن المقاومة يجب أن تبقى حاملة سلاحها"، **صحيفة أخبار الأسبوع الأردنية** 1982/7/1م. حديث صحفي لوزير الدولة للشؤون الخارجية العماني، **مجلة الحوادث اللبنانية**، 1982/7/22م.

(71) في 1975/11/18م قال السلطان قابوس: "إننا إذا أردنا أن نضمن لبلدنا القيام بدوره كاملاً من أجل خدمة قضايا الحرية والسلام فإنه يجب علينا أن نواصل جهودنا لبناء وتعزيز قوّة بلدنا، وأن نعد أجيالنا الصاعدة للمهام والمسؤوليات التي تنتظرهم.

(72) في مقابلة مع صحيفة البلاد العمانية في 1987/1/7م قال السلطان قابوس معلقاً على موقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية.

(73) د. سعد علي حسين ود. باسم علي خريسات، **السياسة الخارجية العُمانية: قراءة في الأسس والثوابت**، بحث قدم في المؤتمر الرابع لوحدة الدراسات العُمانية/ جامعة آل البيت، 17-2005/5/18م. وفي حديث للسلطان قابوس قال: "إننا هنا في مسقط لا نظن أنه مما يفيد أمن

الخليج أن تشعر إيران أننا بصدد إنشاء حلف عسكري يناصبها العداء إلى الأبد، أو أننا بصدد تشكيل قوة مشتركة، هم موجودون ونحن موجودون، وفي النهاية ومهما طالت الحرب العراقية–الإيرانية لا بديل عن التعايش السلمي بين الفرس والعرب، ولا بديل عن قدر من التوافق في مصالح المنطقة ككل". حديث للسلطان قابوس في 1985/10/22م ورد نصّه في هادي حسن حمودي، الفكر السياسي العُماني، مرجع سابق، ص462. وفي ذات السياق كان تصريح صحفي لوزير الدولة للشؤون الخارجية العماني، صحيفة الأنوار اللبنانية، 1985/11/11م.

(74) في العيد الوطني الخامس عشر 1985/11/18م قال السلطان قابوس: إننا إذ نعتز بالصداقات التي تربط بين عمان والأسرة الدولية فإننا نؤكد في ذات الوقت حرصنا في أداء دورنا كاملاً على الساحة العالمية وفقاً للمبادئ التي اعتمدناها منذ البداية منطلقاً لسياستنا التي تسعى بكل إخلاص إلى الصداقة والتعاون مع الجميع".

(75) صحيفة عُمان، 1 يناير، 1988م.

(76) مجلة المستقبل، باريس، العدد 653، 1987/12/5م، ص25.

(77) صرح مصدر رسمي عُماني أن العراق لا بد أن يكون طرفاً في هذا الموضوع (النظام الإقليمي للخليج) بغض النظر عن النظام القائم في بغداد. فالعراقيون سيظلون دائماً جيراننا ولا بد من التوصل إلى توافق معهم، وليس هناك داعٍ لإيجاد الشقة بين الشعوب. الدائرة الإعلامية بوزارة الخارجية العمانية، اكتوبر 1990م، ص2 وص5. وفي حديث لوزير الإعلام العُماني في 1990/2/19م نقلته صحيفة الوطن العمانية في 1990/2/20م، قال: إن شعوب المنطقة ودولها لا يمكن إزالتها بشطبة قلم، وإنها تشكل حقيقة تاريخية وجغرافية وسياسية، لذا فإننا نتبنى منطقاً سياسياً يتعارض مع أية محاولات تصعيدية.